جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

# عوارض اجراءات التعاقد لعقد الاشغال العامة في العراق

رسالة تقدمت بها الطالبة

نادية عبد الأمير محمد علي

الى معهد العلمين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

**بإشراف**

**الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود**

استاذ القانون الاداري

١٤٤٥ هـ

٢٠٢٣م

(وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ)

**صدق الله العلي العظيم**

**سورة العنكبوت الايه (٤٨،٤٩)**

# الإهـــداء

الى ...

- .. روح امي الغالية ...روح ابي الغالي ...روح الصديقة الحبيبة منى ...رحمهم الله
- فلذة كبدي ولدي (علي)
- من كان ضياء لمسيرتي حتى أضحت ثمرًا ... الأعزاء زوجي واخوتي ...
- كل من شجعني ومدّ يد العون وكان سببًا في توفير الجهد والمساهمة في انجاز عملي ...

اهدي هذا الجهد العلمي..

# شـــكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق اجمعين محمد بن عبد الله علية وعلى اهل بيته أفضل الصلاة والتسليم.

بعد انهاء كتابة رسالتي الموسومة بـ (عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة) لا يسعني إلّا أنَّ أتقدم بوافر الشكر والامتنان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بالأستاذ الفاضل الدكتور (زيد عدنان محسن) والى استاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) لقبوله الاشراف على رسالتي ولما بذله من جهد وقدمه لي من نصَّح ومعلومات قيمة خلال مدة الكتابة.

كما واتقدم بالشكر والعرفان الى (الأستاذ الدكتور علي سعد عمران والأستاذ الدكتور احمد عبيس الفتلاوي والاستاذة الدكتورة سحر جبار يعقوب) لما ابدوه من الاهتمام والنصَّح والتوجيه.

واتقدم بالشكر الجزيل الى جميع اساتذتي الافاضل في معهد العلمين للدراسات العليا، وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان الى محكمة القضاء الإداري، والى الساده المسؤولين في ديوان محافظة كربلاء المقدسة كل من الحقوقي (علي ياسر عويد) مسؤول قسم الشؤون القانونية والحقوقي (علي حسين الرشدي) مسؤول قسم العقود العامة و(المهندس صاحب إسماعيل خلف) مسؤول قسم التخطيط والمتابعة والحقوقي (يقضان عبد الرزاق) معاون رئيس القسم القانوني وعضو لجنة الاعتراضات و(الحقوقية ذكرى اموري) مسؤول شعبة المتابعة وعضو لجنة التحليل.

والشكر والامتنان والعرفان الى الأخ الزميل الحقوقي (عباس فاضل عبد الأمير) مسؤول شعبة الدعاوى، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى مكتبة كلية القانون في كل من (جامعة بغداد والجامعة المستنصَّرية وجامعة بابل وجامعة كربلاء وجامعة النهرين والمكتبة العلمية في كل من العتبتين الحسينية والعباسية المقدستين) ومكتبة معهد العلمين .

والحمد لله رب العالمين.

# المستخلص

تتطلع الإدارة دائمًا الى البحث عن تحقيق أهدافها عن طريق السبل والوسائل التي تتيح لها تحقيق ذلك بجودة عالية وبتكاليف اقل وعادة ما تلجأ الجهات الإدارية الى عقود الاشغال العامة في توفير الخدمات وإنجاز الاعمال التي تصب في النهاية الى تحقيق النفع للصالح العام، ولكن يقع على الإدارة وهي بصدد التعاقد أنْ تقوم بالعديد من الإجراءات وهي المراحل التمهيدية او التحضيرية والمراحل التنفيذية عند ابرامها لعقودها الإدارية وبالأخص عقد الاشغال العامة، فهذه الاجراءات هي الأساس لتنفيذ العقد وإلزام طرفي العقد بالوفاء بالتزاماتهما فإنَّ كانت هذه الإجراءات سليمة وصحيحة سينعكس ذلك على طرفي العقد وتنفيذه بسلاسة وان كان بها خلل او بنيت على أساس غير سليم هنا سيتأثر تنفيذ العقد او تلغى المناقصة برمتها ولكن قد تتعرض هذه الإجراءات في بعض الأحيان الى عوارض تعيق جهات الإدارة بمواصلة إجراءاتها التعاقدية وقد تكون عوارض طبيعية او حروب او أزمات مالية او اضطرابات داخلية تمس امن البلاد او اوبئة جميعها لها الأثر المباشر والسلبي على ابرام العقد وقد تؤثر بإيقاف العقد او الغائه او تأجيله.

وبهذا الصدد تناولت أسباب وصور عوارض إجراءات التعاقد واخذت منها الشائع والغالب الحصول اثناء التعاقد كون هذه العوارض لا يمكن توقعها او حصرها عندما تعلن الإدارة عن التعاقد بأحد أساليب المناقصة ، وفي العراق فقد صاحب تنفيذ المشاريع بعد العام ٢٠٠٣ عديد من العوارض من أزمات امنية واقتصادية كل هذا جعلنا نسلط الضوء على المرحلة الأهم من مراحل عقد الاشغال العامة وهي مرحلة الاعداد والتحضير والابرام كونها مرحلة تتسم بقدر كبير من الأهمية اذ منها يبدأ الحصول على التراخيص وتوفير الاعتماد المالي ودراسة الجدوى وتشكيل اللجان وآلية عملهم والصلاحيات الممنوحة لهم وكيفية حل النزاعات الحاصلة والسبل الى تفادي الأخطاء وعدم عرقلة الإجراءات قبل ابرام العقود خصوصًا ان المُشرّع قد كرّس الجهد الأكبر لمعالجة ما يطرأ على العقد من قوة او ظروف طارئة او أي نزاع يحصل بين الادارة وجهة التعاقد ولم تكن هناك التفاتة الى ما قد يعترض الإجراءات التعاقدية قبل الابرام.

مع العرض ان قانون العقود الحكومية العامة وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ والوثائق القياسية الخاصة بعقود الاشغال العامة قد منحت جهات التعاقد النظر في الطعون والتظلمات المقدمة من قبل المناقصين المعترضين على سير الإجراءات وتوصيات اللجان المكلفة بالعمل.

## فهرست المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| | |
| المقدمة | ا– ز |
| **الفصل الاول:** التعريف بعوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ١–٢ |
| **المبحث الأول:** ماهيه عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٢–٣ |
| **المطلب الأول:** مفهوم عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٣–٣ |
| **الفرع الأول:** تعريف عوارض إجراءات التعاقد في عقود الاشغال العامة | ٤–١٠ |
| **الفرع الثاني:** أساس وطبيعة عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ١٠–١٩ |
| **المطلب الثاني:** ذاتية عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ١٩–١٩ |
| **الفرع الأول:** خصائص عوارض إجراءات التعاقد | ١٩–٢٦ |
| **الفرع الثاني:** تمييز عوارض إجراءات التعاقد عن غيرها | ٢٦–٣٣ |
| **المبحث الثاني:** أسباب وصور عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٣٣–٣٣ |
| **المطلب الأول:** أسباب عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٣٣–٣٤ |
| **الفرع الأول:** أسباب عوارض إجراءات التعاقد التي تتعلق بالجانب المالي | ٣٤–٤٣ |
| **الفرع الثاني:** أسباب عوارض إجراءات التعاقد التي تتعلق بالجانب الإداري | ٤٣–٤٩ |
| **المطلب الثاني:** صور عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٤٩–٤٩ |
| **الفرع الأول:** صور عوارض إجراءات التعاقد وفقا للقواعد العامة | ٤٩–٥٨ |
| **الفرع الثاني:** صور عوارض إجراءات التعاقد وفق قانون العقود وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية | ٥٩–٧٨ |
| الفصل الثاني: احكام عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ٧٩–٧٩ |
| **المبحث الأول:** اثر العوارض على سير إجراءات التعاقد | ٨٠–٨٠ |
| **المطلب الأول:** اثر العوارض على سير الإجراءات التحضيرية للعقد | ٨٠–٨١ |
| **الفرع الأول:** اثر العوارض التي تتعلق بالشركة المنافسة | ٨١–٩٧ |
| **الفرع الثاني:** اثر العوارض على الإجراءات التحضيرية للعقد | ٩٧–١١٠ |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : اثر العوارض على إجراءات ابرام العقد | ١١١-١١١ |
| الفرع الأول : اثر العوارض على الاستمرار باجراءات الإعلان والفتح والتحليل | ١١٢-١٢٠ |
| الفرع الثاني : اثر العوارض على قرار الإحالة | ١٢٠-١٢٨ |
| **المبحث الثاني:** اثار تسوية عوارض إجراءات التعاقد في عقد الاشغال العامة | ١٢٨-١٢٩ |
| **المطلب الأول:** اثار التسوية الرضائية على عوارض إجراءات التعاقد | ١٢٩-١٢٩ |
| **الفرع الأول:** اثار التسوية الإدارية الرضائية لعوارض إجراءات التعاقد | ١٢٩-١٣٤ |
| **الفرع الثاني:** اثار المفاوضات الإدارية على عوارض إجراءات التعاقد | ١٣٤-١٤٠ |
| **المطلب الثاني:** اثار تسوية عوارض إجراءات التعاقد امام القضاء | ١٤٠-١٤٠ |
| **الفرع الأول:** اثار تسوية عوارض إجراءات التعاقد امام القضاء الإداري | ١٤١-١٤٤ |
| **الفرع الثاني:** اثار تسوية إجراءات التعاقد امام القاضي العادي | ١٤٤-١٥٠ |
| **الخاتمة** | ١٥١-١٥٦ |
| **المصادر والمراجع** | ١٥٧-١٧٢ |